



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثاني - العدد الأول - يناير 2024

Volume 2 | Issue 1 | Jan. 2024



sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس مجلس الإدارة
أ. د/ محمد صالح هاشم

رئيس التحرير
أ. د/ أنور محمود النقيب

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

دراسة مقارنة لاقتصاديات الطاقة المتجددة في ضوء أهداف التنمية المستدامة
**A comparative study of the economics of renewable energy in the
light of the Sustainable Development Goals**

إعداد الباحثة سلوى مصطفى على
باحثة ماجستير / أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تحت إشراف
أ.د.م/ حنان حامد محمد سليم
أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة اقتصاديات الطاقة المتجددة في ضوء أهداف التنمية المستدامة، حيث استهدفت الدراسة تحليل مؤشرات الهدف السابع للطاقة المتجددة، لتوضيح مدى تلبية الاحتياجات من الطاقة المتجددة وضمان النمو الإقتصادي المستدام، والاستفادة من الخدمات التكنولوجية والوقود النظيف لتحقيق التنمية المستدامة في الإمارات والسعودية ومصر. وتحليل مؤشرات أهداف حماية البيئة (الهدف الحادى عشر، الثانى عشر، الثالث عشر، الرابع عشر). لتوضيح مدى تحقيق مؤشرات حماية البيئة في مصر والإمارات والسعودية. والاستفادة من تجربة الإمارات والسعودية في تطبيق اقتصاديات الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة لنجاح التجربة في مصر. مع التركيز على تحليل نقاط القوة والضعف للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

أولاً: المقدمة

تعد الطاقة المتجددة مصدر مستقبلي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وأن السعي وراء زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة يرجع الى تحقيق هدفين أساسيين يتمثلان في خفض الانبعاثات المتولدة من قطاع الكهرباء كنتيجة لاستخدام الوقود الأحفوري. في حين يتمثل الهدف الآخر في تلبية الاحتياجات من الطاقة. لذلك تسعى العديد من الدول الى زيادة الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة المتجددة لما لها من اثار هامة في حماية البيئة. وأن التحول الى استخدام مصادر الطاقة المتجددة اصبح من الاهداف الرئيسية للعديد من الدول.

تحتل الإمارات مكانة بارزة في قطاع الطاقة العالمي الذي يشهد نموا وطلبا متناميا، وبإمكانها الحفاظ على الدور الريادى الذى تلعبه ضمن هذا القطاع الحيوي من خلال تنويع مزيج الطاقة لديها ليشمل مصادر الطاقة المتجددة، ويعد الاستثمار في تلك المصادر خطوة ضرورية للدول التى تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الوقود الأحفوري. حيث قامت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مدينة مصدر كنموذج لمدينة تعتمد كلياً على الطاقة المتجددة وتعمل بالطاقة الشمسية وهى تعد أول مدينة خالية من الكربون، وإنشاء معهد مصدر الذى يعد مؤسسة علمية متخصص في أبحاث الطاقة المتجددة والتقنيات المستخدمة في مجال أبحاث الطاقة والتنمية المستدامة.

تعد المملكة العربية السعودية من الدول المهمة بإنشاء مشاريع من شأنها دعم وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة التى تهدف الى انخفاض استهلاك النفط. وتدعم حكومة المملكة العربية السعودية خطوات تنويع مصادر الطاقة، من خلال استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة التى تتضمنها رؤية ٢٠٣٠. حيث قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة فى عام ٢٠١٠، لتوسيع قدرتها على توليد الطاقة المتجددة. حيث تختص المدينة بدعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية لمواكبة التطور العلمى المستمر فى تقنيات الطاقة الذرية والمتجددة.

وتعد جمهورية مصر العربية أكثر دول شمال أفريقيا والمنطقة العربية من حيث عدد السكان. مما أدى الى تزايد الطلب والاحتياج للطاقة، وتهدد هذه المشكلة كلا من استدامة الطاقة

وبالتالى التنمية المستدامة، وهناك صعوبة فى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة نظرا لعدم التوسع فى استخدامات الطاقة المتجددة. وتنمية مصر الاقتصادية مرتبطه بقطاع الطاقة شأنها شأن كل الدول. و لذلك يجب التوسع فى استخدام مصادر الطاقة المتجددة فى مصر. من خلال الاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فى مجال اقتصاديات تطبيق الطاقة المتجددة وحماية البيئة. لاجل التنمية المستدامة.

ثانيا: مشكلة البحث

ومن الملاحظ أن مشكلة البحث تتمثل فى تحليل التحديات التى تواجه مصر فى استخدام الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة وتحليل الوضع المصرى للوصول الى حلول للتحديات والاستفادة من الأوضاع المتقدمة فى الإمارات والسعودية. وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بالعديد من الانجازات التى ساعدتها للوصول للمركز الاول عالميا فى حماية البيئة، وحققت ١٠٠% عام ٢٠٢٢، فى حماية البيئة وفقا لمؤشر التنمية المستدامة الثاني عشر^١ وحققت ٩٩% عام ٢٠١٨، فى الطاقة المتجددة وفقا لمؤشر التنمية المستدامة السابع^٢. رغم وجود تحديات تؤثر على الجوانب الاقتصادية والبيئية منها زيادة النمو السكانى والإقتصادى.

فى حين قامت المملكة العربية السعودية بوضع استراتيجية التنمية المستدامة، التى تضمنت رؤية ٢٠٣٠ والتى تتضمن وضع خطط اقتصادية. ويتضح انها حققت وفقا لمؤشر التنمية المستدامة الثاني عشر ٨٠% عام ٢٠١٨، فى حماية البيئة وحققت ٩٩% فى الطاقة المتجددة وفقا لمؤشر التنمية المستدامة السابع^٣. رغم وجود تحديات تؤثر على الجوانب الاقتصادية والبيئية ومنها الطلب المتزايد على الطاقة وعدم كفاية الاجراءات والسياسات فى معالجة هذه القضية. فى حين ان جمهورية مصر العربية تواجه عدد من التحديات، منها تحديات مالية وتقنية وبشرية، حيث تؤثر هذه التحديات على الجانب الإقتصادى عن طريق ارتفاع التكلفة الراسمالية لمشاريع الطاقة المتجددة، وعدم إقدام المؤسسات المالية على تقديم التمويل اللازم لذلك باعتبار ذلك التمويل قروضا لمشروعات ناشئة مقارنة بالقروض التى تقدم الى مشروعات الطاقة التقليدية^٤.

وتؤثر ايضا على الجانب البيئى عن طريق التشريعات الحالية التى لا تتضمن اجراءات رقابية للحد من الانبعاثات والملوثات المختلفة من محطات انتاج الكهرباء. فى تطوير ونتاج واستخدام الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة وحققت ٣٥% عام ٢٠١٨، فى حماية البيئة وفقا لمؤشر التنمية المستدامة الثاني عشر، وحققت ٢٠% عام ٢٠٢٢، فى الطاقة المتجددة وفقا لمؤشر التنمية المستدامة السابع^٥. وعليه ستقوم الباحثة بتحليل أسس التجربة الاقتصادية الإماراتية والسعودية، وتحليل اقتصاديات تطبيق الطاقة المتجددة فى هذه الدولتين للحصول على الدروس المستفادة لنجاح التجربة فى مصر، والإسراع بمعدل التنمية المستدامة فى مصر، ولهذا

¹ Yale University, Environmental Performance Index Report, 2022.

² اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، "تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨، ص ٤٥.

³ الأمم المتحدة، "تقرير نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، ٢٠١٨"، ص ١٣.

^٤ هشام محمد عمارة، أحمد عبد العليم العجمي، "الطاقة المتجددة الواقع- التحديات- السياسات"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٨، العدد ٥٢٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والأحصاء، ٢٠١٧، ص ٢٧.

⁵ الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، "تقرير افاق الطاقة المتجددة فى مصر، ٢٠١٨"، ص ٤.

ترتكز مشكلة الدراسة في تحليل مدى تحقق مؤشر حماية البيئة في الإمارات والسعودية ومصر، وماهى تحديات التحول الى الطاقة المتجددة في مصر.

وبناء على ما سبق تطرح الدراسة التساؤلات التالية :

- ١- ماهى مؤشرات الطاقة المتجددة في الإمارات والسعودية ومصر.
- ٢- ماهى مؤشرات حماية البيئة في الإمارات والسعودية ومصر.
- ٣- ماهى آليات التنفيذ الواجب تطبيقها في مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بحماية البيئة.

ثالثا: أهمية البحث

- ١- التعرف على أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة والوصول الى طاقة مستدامة للمساهمة في حل مشكلة الطاقة في مصر.
- ٢- التعرف على كيفية الاستفادة من التجربة الإماراتية والسعودية في تطبيق اقتصاديات الطاقة المتجددة وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وضرورة الاهتمام بالطاقة المتجددة واستخداماتها
- ٣- تحليل نقاط القوة في التجربة الإماراتية والسعودية.

رابعا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى:

- ١- تحليل مؤشرات الطاقة المتجددة في الإمارات والسعودية ومصر
- ٢- تحليل مؤشرات حماية البيئة في الإمارات والسعودية ومصر
- ٣- التعرف على أهم آليات التنفيذ الواجب تطبيقها في مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حماية البيئة

خامسا: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لاجراء مقارنة من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة باقتصاديات الطاقة المتجددة وحماية البيئة وتعرض الدراسة الابحاث والمراجع النظرية والتطبيقية لاجراء مقارنة بين الاليات والتطبيق وتحليل المؤشرات التي تحققت في مجال اقتصاديات الطاقة المتجددة وحماية البيئة في الإمارات والسعودية وصولا لاليات مقترحة لتسهيل التطبيق والتوسع في التنمية المستدامة في مصر.

سادسا: الدراسات السابقة

أكد عبد الوهاب (٢٠١٥)^٦، أن زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة سوف يساهم في الحد من فجوة الطاقة الكهربائية في مصر مستقبلا باستخدام النماذج القياسية لاختبار وقياس العلاقة بين مصادر الطاقة المتجددة و إنتاج الكهرباء في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٢ حيث توصلت الدراسة الى أن مصادر الطاقة المتجددة تمثل نسبة منخفضة في إنتاج الكهرباء في مصر، وأيضا انخفاض تأثيرها رغم معنويته، إلا أن البحث يرى ضرورة التركيز على تنمية مصادر الطاقة المتجددة من أجل إنتاج طاقة جديدة.

قامت قطب (٢٠١٧)^٧، بدراسة اثر الاستثمار في الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة في مصر باستخدام نموذج قياسي لقياس اثر الاستثمار في الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة بطريقة السلاسل الزمنية خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٥ حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي للاستثمار في الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة اي زيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية بنسبة ١% من الناتج القومي سوف يؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الثروة في الأجلين الطويل والقصير بمقدار ٩١٤ دولار الى ٢٣٧٤ دولار .

درس مندور (٢٠١٨)^٨، التعرف على كافة مصادر الطاقة الكهربائية المتاحة في مصر والعالم باستخدام نموذج قياسي لتقييم واقع مصادر توليد الطاقة الكهربائية والتعرف على تكنولوجياتها وتم تطبيق هذه الدراسة على الشركة القابضة لكهرباء مصر خلال فترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٧ حيث توصلت الدراسة الى أن مصر تمتلك مصادر متعددة للطاقة وبصفة خاصة الطاقة المتجددة تمكنها من وضع خطط تعتمد على مزيج متوازن من جميع مصادر توليد الطاقة الكهربائية مع إعطاء الأولوية للطاقة المتجددة على المدى المتوسط والبعيد.

قام ايوب (٢٠١٩)^٩، بدراسة دور استثمارات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة باستخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات المرتبطة باستثمارات الطاقة الجديدة، خلال فترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٦، وتم تطبيق هذه الدراسة في الصين، المغرب، حيث توصلت الدراسة الى ارتفاع الاستثمارات الموجهة للطاقة المتجددة ادى الى انخفاض متوسط تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية منها كالتكلفة الشمسية، وانخفاض الاستثمارات الموجهة للطاقة المتجددة ادى الى ارتفاع متوسط تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية كالتكلفة الكتلة الحيوية.

أكدت فرحات (٢٠١٩)^{١٠}، على قياس أثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الإقتصادي في مصر، باستخدام المنهج الكمي من خلال اختبار التكامل المشترك، خلال فترة زمنية من

^٦ على شريف عبد الوهاب، "دور مصادر الطاقة المتجددة في الحد من فجوة الطاقة الكهربائية في مصر رؤية اقتصادية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٥، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥.
^٧ أمال محمود أحمد قطب، "أثر الاستثمار في الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٧، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٧.
^٨ احمد فؤاد مندور، محمد موسي على عمران واخرين، "مصادر الطاقة الكهربائية المتاحة في مصر والعالم"، مجلة العلوم البيئية، مجلد ٤٣، العدد ١، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.
^٩ محمود حنفي محمود ايوب، "دور استثمارات الطاقة الجديدة والمتجددة في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٤٩، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.
^{١٠} عبير فرحات على، نهال فتحي الشحات واخرين، "قياس أثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الإقتصادي في مصر"، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، المجلد ٤٦، العدد ١، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

١٩٩٠ إلى ٢٠١٧، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في مصر في الأجلين الطويل والقصير، وعلى الرغم من التوسع في مجال انتاج الطاقة من المصادر المتجددة الا أن مازالت نسبة الاعتماد في توليد الطاقة مازال ضئيلا مقارنة باستهلاك المصادر التقليدية.

تناولت عوض (٢٠١٩)^{١١}، التجارب الدولية للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، باستخدام نموذج قياسي لاختبار طبيعة العلاقة بين استخدام الطاقة المتجددة والنتائج المحلي الاجمالي، خلال فترة زمنية من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٧، وتم تطبيق هذه الدراسة في ألمانيا وفرنسا، حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين إنتاج الطاقة المتجددة واجمالي الناتج المحلي، ومن ثم تبين وجود تأثير ايجابي لإنتاج الطاقة المتجددة على إجمالي الناتج المحلي، اي ان الزيادة في انتاج الطاقة المتجددة تؤدي الى زيادة إجمالي الناتج المحلي.

اهتمت دراسة عبد السميع (٢٠٢٠)^{١٢}، بدور الطاقة المتجددة في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في مصر باستخدام اسلوب التحليل القياسي لدراسة دور الطاقة المتجددة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال اختبار التكامل المشترك لمعرفة العلاقات التوازنية طويله الأجل لعدة متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية من ١٩٩٠ الى ٢٠١٧ حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي لإنتاج الطاقة المتجددة على النمو الإقتصادي ممثلا في (الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل القصير والطويل .

اشار الشيمي (٢٠٢٠)^{١٣}، على دور الطاقة المتجددة في الحد من البصمة الكربونية باستخدام المنهج الكمي لاختبار فرضية الدراسة وتقدير أثر الطاقة المتجددة على البصمة الكربونية في اطار نموذج متعدد المتغيرات مثل متغير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتم تطبيق هذه الدراسة في مصر، الجزائر، العراق، المغرب، خلال فترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٤ حيث توصلت الدراسة الى أن التوسع في استخدام الطاقة المتجددة يؤدي الى خفض البصمة الكربونية وأن تأثير الطاقة المتجددة على البصمة الكربونية معنوي واحصائيا وسالب.

وأكد عزت (٢٠٢١)^{١٤}، على دراسة أسلوب التكلفة والعائد للتحويل الى طاقة نظيفة في مصر باستخدام نموذج قياسي من خلال اختبار كاي لمستوى الدلالة للعلاقة بين المتغير التابع المتمثل في محور تخفيض التكاليف نتيجة استخدام الطاقة المتجددة وكل متغير مستقل على حدة والمتمثل في محور استخدام الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة المتجددة ومحور استخدام طاقة الرياح لتوليد الطاقة المتجددة خلال فترة زمنية من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٠ حيث توصلت الدراسة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

^{١١}دعاء حسن مختار عوض، "تجارب دولية للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة حالة ألمانيا وفرنسا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ١٠، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٩.

^{١٢}مها محمد عبد السميع على، "دور الطاقة المتجددة في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٠.

^{١٣}معتز عزت عبد الغني الشيمي، "دور الطاقة المتجددة في الحد من البصمة الكربونية دراسة قياسية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

^{١٤}فرج عبد العزيز عزت، سيد فاضل احمد واخرين، "دراسة التكلفة والعائد للتحويل الى طاقة نظيفة دراسة تطبيقية باحدى شركات القطاع العام"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، مجلد ٢٥، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة الازهر، ٢٠٢١.

كما قامت عبد الحليم (٢٠٢٣)^{١٥}، بدراسة أثر استخدام الطاقة الجديدة في التحول الى الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على مصر، باستخدام نموذج قياسي لقياس أثر استخدام الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الأخضر بطريقة السلاسل الزمنية، خلال فترة زمنية من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٠، حيث توصلت الدراسة الى أن استهلاك الطاقة المتجددة يمكن أن يزيد بشكل فعال من مستوى تنمية الاقتصاد الأخضر في الأجل القصير والأجل الطويل، وأن استخدام الطاقة المتجددة سيساهم في توفير الطاقة على المدى البعيد .

أشار بدر (٢٠٢٤)^{١٦}، على العلاقة بين موارد الطاقة المتجددة والنمو الإقتصادي، باستخدام نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين موارد الطاقة المتجددة والنمو الإقتصادي، وتم تطبيق هذه الدراسة على الاقتصاد المصري، خلال فترة زمنية من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٢، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة والنمو الإقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وأثبتت أيضا عدم وجود علاقة معنوية بين الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري والنمو الإقتصادي.

مما سبق اتضح أن الدراسات السابقة كان توجهها ثلاثة اتجاهات الاتجاه الأول هو التنمية المستدامة التي تركز على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وأن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الإقتصادي، والبعد الإجمالي، والبعد البيئي، وأن هذه الأبعاد ترتبط فيما بينها. في حين كان الاتجاه الثاني يوضح العلاقة بين التنمية المستدامة والطاقة المتجددة، تعتبر الطاقة المتجددة من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، ويعتبر استغلالها عاملا هاما في الحفاظ على البيئة، وهناك مؤشرات دالة على تزايد الأهتمام العالمي بمصادر الطاقة الشمسية من خلال تزايد حجم استثمارات الطاقة الشمسية وتناقص تكلفة الإنتاج لنظم الطاقة الشمسية. بينما كان الاتجاه الثالث الطاقة المتجددة وضرورة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية نظرا لكون قطاع الكهرباء أكثر القطاعات توليدا للانبعاثات، وهناك تأثير ايجابي لانتاج الطاقة المتجددة على النمو الإقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الاجمالي.

خطة البحث:

أولا: تطور النظرية الاقتصادية الخاصة بمفهوم البيئة

ثانيا: اقتصاديات التنمية المستدامة

ثالثا: اقتصاديات الطاقة المتجددة

رابعا: المشروعات القومية بقطاع الطاقة المتجددة

خامسا: نقاط القوة للطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

^{١٥} فاطمة ابراهيم عبد الحليم، هانى محمد السيد، "أثر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في التحول الى الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٢٤، العدد ١، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣. ^{١٦} أسامة محمد بدر، أدهم محمد السيد البرماوي، "العلاقة بين موارد الطاقة المتجددة والنمو الإقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد ٤٤، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤.

سادسا: نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

سابعا: سياسات وآليات التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة

ثامنا: التوصيات

أولا: تطور النظرية الاقتصادية الخاصة بمفهوم البيئة

تعد نظرية الموارد المستنفذة من أقدم النظريات التي ناقشها الاقتصاديون على اختلاف مدراسهم بداية من رواد الفكر الكلاسيكي في بداية الثلاثينات، والذين وصفوا المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة ندرة، وأن الموارد الاقتصادية ليست موارد / حرة. وقد كان النقاش القائم يدور على كيفية حفظ الموارد الناضبة أمام تنامي التطور التكنولوجي وزيادة الإنتاج تبعا للزيادة المضطردة لعدد السكان، حيث رأى Malthus (١٧٩٨)، رائد المدرسة الكلاسيكية بأن ظاهرة تناقص الغلة تعود أساسا لندرة الأراضي أمام تنامي عدد السكان بشكل مستمر، مما يؤدي الى الحد من النمو. بينما كان John Stuart Mill (١٨٧٤)، رائد المدرسة الكلاسيكية أكثر تفاؤلا حيث رأى بأن الموارد الطبيعية المحدودة يمكن أن تمثل قيودا على زيادة الإنتاج في المستقبل.^{١٧}

كان Harold Hotelling (١٩٣١)، رائد المدرسة الكلاسيكية سابقا في تقديم نظرية حول الموارد المستنفذة من خلال مقالته عن اقتصاديات الموارد الناضبة، حذر من الاسراف في تناول موضوع الموارد الطبيعية من خلال تحليل رياضي يضبط فيه الاستغلال الأمثل للموارد غير المتجددة.^{١٨} وظلت نظريته خارج النقاش حتى أوائل الستينيات القرن العشرين وتفجرت أزمة الطاقة العالمية. فلاقت نظريته اقبال كثير من الباحثين مثل Barnett and Morse (١٩٦٣)، الذين قدما دراسة حول العلاقة بين الندرة والنمو الإقتصادي باستخدام القطاع الزراعي كنموذج من خلال دراسة السلاسل الزمنية، توصلا من خلاله الى نقد نظرية Malthus المتشائمة مبررين طرحهم بمساهمة التطورات التكنولوجية في زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ومن بعدهم الخبير الإقتصادي البيئي John V. Krutilla (١٩٦٧)، الذي أكد ذلك من خلال مقاله حول اعادة النظر في المحافظة على الموارد المستنفذة.^{١٩}

وفي عام (١٩٧٢)، قدم نادى روما، من خلال نظريته حدود النمو تقريرا صادما يفيد بأن الاقتصاد العالمي سيصل الى حدوده الطبيعية في استخدام الموارد المستنفذة والتلوث المفرط بحلول نهاية القرن العشرين. كما تنبأ التقرير بنضوب حوالي إحدى عشر معدن قبل نهاية القرن العشرين.^{٢٠} وقبل الحديث عن حقوق الملكية لابد من توضيح أن سبب الاهتمام بها هو أن البيئة تعتبر سلعة عامة من منظور الاقتصاد البيئي، حيث تتميز السلع العامة عادة بعدم الاقتصار بمعنى أنه من غير الممكن أو أنه من المكلف للغاية منع استخدامها من قبل من لا يدفعون، مثل المناظر الطبيعية.

^{١٧} عائشة سلمة كيطي، أمال رحمان، "حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ"، مطبعة الرمال، الجزائر، ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره ص ص: ٣٢-٣٣.

^{١٨} Harold Hotelling, The Economics of Exhaustible Resources, Journal of Political Economy, Vol 39, No 2, Ape. ,1931, PP. 137-175.

^{١٩} John V. Krutilla, Conservation Reconsidered, The American Economic Review, Vol. 57, No 4, Sep 1967, p.p 777-786.

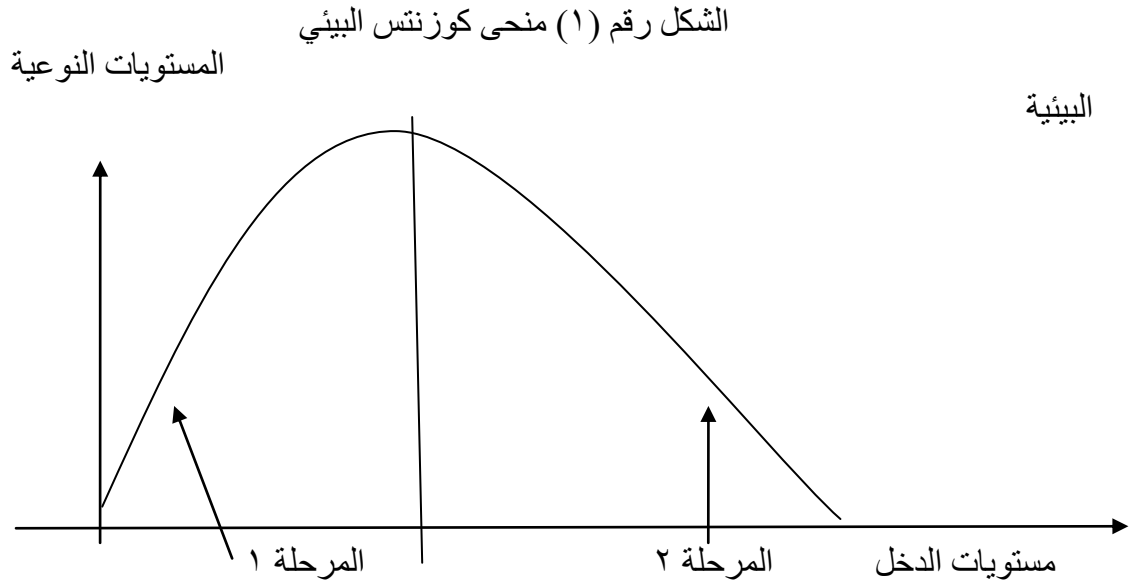
^{٢٠} Meadows, D. H. , Randers, and others, The Limits to Growth: a Report for the Club of Romes Project on the Predicament of Mankind, Universe Books, New York, USA, 1972.

وفي (١٩٢١)، قدمه Ronald Coase رائد مدرسة شيكاغو للاقتصاد الكلى تحليل يشير الى أن تحديد حقوق الملكية لأي سلعة أو مورد حتى في ظل وجود آثار خارجية، يسمح بقيام المساومة بين الفئات المتأثرة (الفئات المستفيدة والفئات المتضررة)، بما يسمح بالوصول الى حل كفاء، بغض النظر عن أي فئة تحصل على هذه الحقوق. وتجدر الإشارة الى أن هذه النظرية تقوم على افتراضين أساسيين: ضرورة عدم وجود تكاليف نقل لحقوق الملكية وإمكانية تحديد وقياس الأضرار المرتبطة بالآثار الخارجية. مما يعنى أنه لكي يتحقق الافتراضين وبالتالي تتحقق النظرية، لا بد وأن يكون عدد الأفراد المشاركين في أي من طرفي المساومة محدودا.

قد استمرت الجهود الدولية في محاولة احتواء المشاكل البيئية، من أجل رسم خطة يسترشد بها في تقدير وقياس الأوضاع البيئية العالمية من خلال وحدات متجانسة من جهة، وإيجاد أفضل البرامج والسياسات لمواجهة التدهور المستمر من جهة أخرى. ومن بين إسهامات الاقتصاديين المقبولة بشكل عام في المجتمع الدولي والتي شاركت في المناقشات الأكاديمية منحى كوزنتس البيئي بالدرجة الأولى، وفرضية ملاذ التلوث بدرجة أقل، ونظرية الميزة النسبية، وفرضية الموارد المشتركة، مساهمات تقييم النظم البيئية وغيرها من النظريات الا أننا نقتصر هنا على تلك المذكور خلال هذا العنصر. وتجدر الإشارة الى أن كل من الفرضيات الثلاثة الأولى مزجت بشكل رئيسي بين التدهور البيئي ومنطقة حركة التجارة العالمية والنمو الإقتصادي، في حين عالجت المساهمتين الأخيرتين الحلول المبتكرة للتخفيف من التدهور البيئي وقياسه.^{٢١}

أن عام ١٩٩١، يمثل نقطة تحول في الفكر الإقتصادي الحديث الذي ينظر للبيئة على أنها محور الاقتصاد المستدام، في ظل الانفتاح الإقتصادي. ونشأ الحوار حول العلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة والسياسات البيئية المناسبة، ومن بين الاقتصاديين الذين تناولوا العلاقة بين الاقتصاد والبيئة الباحثين Grossman and Kruger عام (١٩٩٥)، وقد استند تحليلهم على منحى كوزنتس Simon Kuznets عام (١٩٩٥). وقد أوضح الباحثان Roger Perlman, et ah عام (١٩٩٩)، بأن حجم الآثار البيئية للنشاط الإقتصادي سيشهد انخفاضا كلما ارتفع الدخل فوق مستوى معين في المدى القصير فقط، وينطبق هذا على البلدان النامية ذات مستويات الدخل المنخفضة. ومن الممكن في مرحلة ارتفاع مستوى الدخل فيها، أن يؤدي ذلك الى تحسين البيئة في هذه البلدان.

^{٢١} عائشة سلمة كحلي، أمال رحمان "حماية البيئة في الفكر الإقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ"، مطبعة الرمال، الجزائر، ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦-٣٩.



ولكن على المدى البعيد تتمكن الدول من التحكم في مستويات الدخل، فان حجم الآثار البيئية لن يصل الى الصفر، بل سيزداد لا حقا مع ارتفاع الدخل ليرسم الشكل السابق بقيم اعلى ما يجعل هذه الشكل يرسم وفق نموذج الحركة الدورية استنادا للقانون الديناميكي الحراري. وتم تفسير ذلك بأنه اذا شهدت الآثار البيئية انخفاضا على الوحدة الواحدة من الدخل بمعدل ضئيل جدا، فان المستوى الكلي للآثار سيزداد الى ما لا نهاية مع مرور الزمن. وبالتالي تكون العلاقة بين الآثار البيئية الكلية والدخل من علاقة خطية.^{٢٢}

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها وأبعادها

تعرف التنمية المستدامة بانها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"^{٢٣}. وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٠، قامت ١٩٢ دولة بتوقيع اتفاقية تنص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs)، وتقرر أن يتم تحقيق هذه الأهداف خلال الخمسة عشر عاما، وتتكون الأهداف الإنمائية من ٨ أهداف كما يتضح من الشكل التالي^{٢٤}:

²² Roger Berman et al. the. Natural Resources and Environmental Economics, Third Edition, Pearson Education Ltd., 2003, p. 166.

²³ United Nations, Global Commission on Environment and Development, Our Common Future report, 1987, P.37.

^{٢٤} محمد فتحي عبد الغني، "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ونتائجه في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٥٠، العدد ٥، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠، ص: ١٧-١٨.

الشكل رقم (٢) الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: موقع وزارة البيئة، ٢٠٠٠. <https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/35/Details>

والانتقاد الأكثر أهمية للأهداف الإنمائية للألفية يتلخص في فشلها في دمج جوانب مهمة من التنمية. في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تحديد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً وغاياتها البالغ عددها ١٦٩ غاية، والغرض منها إنجاز ما لم يتم تحقيقه في مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية. وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وهذه الأهداف شاملة لكل بلدان العالم. ويوضح الشكل التالي هذه الأهداف:^{٢٥}

الشكل رقم (٣) أهداف التنمية المستدامة السابع عشر



المصدر: الأمم المتحدة،

٢٠١٥. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals>

^{٢٥}قرار الجمعية العامة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الدورة السبعون، الجلسة العامة ٤، A/RES/70/1، الأمم المتحدة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، ص: ٣-١.

وأن هناك مؤشرات من التنمية المستدامة تعكس الطاقة المتجددة وحماية البيئة من خلال عدة أهداف منها هدف التنمية الطاقة المتجددة وأهداف التنمية لحماية البيئة. وجدير بالذكر أن المستهدف من تحقيقه في هذه المؤشرات كما ورد في رؤية ٢٠٣٠ ومقارنتها بالوضع الحالي في الإمارات والسعودية ومصر ورد بالجدول التالي.

الجدول رقم (١) أهم مؤشرات الطاقة المتجددة المستهدفة مقارنة بالوضع الحالي

المؤشر			حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (%)			السكان الذين لديهم القدرة على الوصول الى الوقود النظيف وتكنولوجيا الطهي (%)			انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود لكل إجمالي إنتاج الكهرباء (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون/ تيراواط/ ساعة)		
الأهداف			قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠
الإمارات العربية المتحدة			٠,٩	٠,١	٤٠,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٤٤	١,٧٧	صفر
المملكة العربية السعودية			٠,١	صفر	٤٠,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٥٣	١,٨٨	صفر
جمهورية مصر العربية			٣,٣	٢,٢	٤٠,٣	٩٩,٩	٩٩,٨	١٠٠	١,٢	١,٢	صفر

Source: SDG, Sustainable Development Report, 2024.

الجدول رقم (٢) أهم مؤشرات حماية البيئة المستهدفة مقارنة بالوضع الحالي.

المؤشر			متوسط التركيز السنوي للجسيمات			انبعاثات النيتروجين الناتجة عن الإنتاج			انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الاحفوري وإنتاج الأسمنت			متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي		
الأهداف			قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠١٥	هدف ٢٠٣٠
الإمارات			٦٥,٨	٥٨,٥	١٠٠	٥٠,٧	٤٧,١	١٠٠	٢٥,٩	٢٥,٤	صفر	٥٣,٤	٤٩,٩	١٠٠
المملكة			٧٦,٣	٧٤,٨	١٠٠	٤٩,٦	٥٥,٤	١٠٠	١٨,٣	٢٠,٩	صفر	٢٥,٣	٢٥,٣	١٠٠
مصر			٤١,٧	٤٥,٢	١٠٠	١٥,١	١٥,٤	١٠٠	٢,٥	٢,٣	صفر	٤٤,٤	٤٤,٤	١٠٠

Source: SDG, Sustainable Development Report, 2024

ثالثاً: مفهوم الطاقة المتجددة ومصادرها

تعددت تعريفات الطاقة المتجددة، حيث عرفتها الوكالة الدولية للطاقة (IEA) عام ٢٠٠٢، بأنها "طاقة ناتجة من مسارات طبيعية تلقائية كأشعة الشمس والرياح".^{٢٦} كما عرفتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام ٢٠١١، بأنها "الطاقة التي يمكن الحصول عليها من تيارات الطاقة المستمرة الموجودة في الطبيعة، وتضم تكنولوجيات منخفضة الكربون كالطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح".^{٢٧} في حين عرفها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP) عام ٢٠١٣، بأنها "مخزون ثابت لا ينفذ وتتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها".^{٢٨} ومن منطلق هذه التعريف تعددت مصادر الطاقة المتجددة الطبيعية، ويمكن استعراض أهم تلك المصادر على النحو التالي:

١) الطاقة الشمسية: تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة التي لا تنضب أبداً، وأصبحت عنصراً ثابتاً في معظم خطط الطاقة الوطنية حول العالم، وتم استخدام هذه الطاقة منذ فترة زمنية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، لاغراض التدفئة المنزلية وتسخين المياه. وفي البلدان النامية تستخدم لتطهير وتحلية المياه لمعالجة مياه الشرب. كما تستخدم في معالجة مياه الصرف الصحي، وتستخدم أيضاً لإضاءة الشوارع الرئيسية والميادين.^{٢٩} وفي الوقت الحاضر أصبح استخدام الطاقة الشمسية مألوفاً في العديد من المجالات والتطبيقات الواسعة في المباني لتسخين المياه والهواء وفي مجال الزراعة والصناعة وفي توليد الطاقة الكهربائية. وتكمن أهمية الطاقة الشمسية في كونها غير محدودة ومجانية ووصولها إلى مناطق نائية يصعب وصول شبكة الكهرباء إليها، وعدم مساهمتها في تلوث البيئة والتي أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم. كما أن تكلفة استخدامها في انخفاض مستمر نتيجة البحث والتطوير.^{٣٠}

٢) طاقة الرياح: أن طاقة الرياح تأتي في المرتبة الثانية بعد الطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة. وأن كثير من البلدان في العالم تعمل جاهدة لتطوير استخدام طاقة الرياح، في مجال توليد الطاقة الكهربائية ويتم تحويل طاقة حركة الرياح إلى طاقة ميكانيكية، ثم تحويلها إلى طاقة كهربائية. حيث تصدرت الدول المتقدمة قائمة الدول المنتجة لطاقة الرياح.^{٣١}

٣) الطاقة المائية: أن الطاقة الكهرومائية هي الطاقة الناتجة عن المساقط المائية، وتنتج من خلال تجمع المياه في قمة الجبال نتيجة هطول الأمطار، ثم تنساب إلى البحار والمحيطات وهو

^{٢٦} سحر احمد حسن يوسف، "الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول خارطة الطريق"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٥٠، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠، ص ٦.

^{٢٧} الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "التقرير الخاص بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من اثار تغير المناخ"، ٢٠١١، ص ١٦٦.

^{٢٨} جهاد احمد سويلم سيد احمد، "اقتصاديات الوقود الحيوى ودوره في التنمية الريفية المستدامة في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠، ص ٣.

^{٢٩} معتز عزت عبد الغنى الشيمي، "الاقتصاد الأخضر نحو امكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٥.

^{٣٠} محمود احمد فواز، "اقتصاديات الطاقة الشمسية كطاقة متجددة والآثار الاقتصادية لاستثمارها في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ص: ٣٦-٣٧.

^{٣١} معتز عزت عبد الغنى الشيمي، "الاقتصاد الأخضر نحو امكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٦-٢٧.

ما يجعل الجبال تعمل كمساقط للمياه. حيث ان المياه المتساقطة من مكان مرتفع تحتوى على طاقة حركية، لذلك يمكن تحويلها الى طاقة كهربائية . وأن الطاقة الكهرومائية تحتل مكانة خاصة بين الطاقات المتجددة، لانها من أرخص انواع الطاقة المتجددة.^{٣٢}

٤) طاقة الكتلة الحيوية: هي الطاقة التى يتم الحصول عليها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها لسائل أو غاز بالطرق الكيميائية أو التحلل الحرارى. ويمكن حرقها مباشرة واستخام الحرارة الناتجة لتسخين المياه أو انتاج البخار الذى يمكنه من تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية. حيث تصدرت الدول المتقدمة قائمة الدول المنتجة لطاقة الكتلة الحيوية. على الرغم من أن البدء فى أعمال طاقة الكتلة الحيوية يحتوى على تكاليف أولية كبيرة.^{٣٣}

٥) الطاقة الحرارية الجوفية: تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بانها الطاقة الحرارية الكامنة فى باطن الأرض، والتي تتولد عند الاحتكاك بين الصخور الساخنة بالمياه القريبة منها أو المياه التى يوصلها الإنسان بطريقة ما، مما ينتج عنها أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء. حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين قائمة الدول المنتجة للطاقة الحرارية الجوفية. رغم ارتفاع التكاليف الأولية لاستغلالها.^{٣٤}

رابعاً: المشروعات القومية لقطاع الطاقة المتجددة

أولاً: المشروعات القومية بقطاع الطاقة المتجددة فى جمهورية مصر العربية

١) مشروع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان: يعد مشروع الطاقة الشمسية بمنطقة بنبان بمحافظة أسوان من أكبر مشروعات الطاقة المتجددة فى الشرق الأوسط. بتكلفة استثمارية ٢ مليار دولار، حيث بدأ العمل فى هذا المشروع عام ٢٠١٥، ويقام المشروع على مساحة ٨٨٤٩,٣ فداناً. ويضم المشروع ٤٠ محطة شمسية لتوليد الكهرباء تحت الانشاء، تبلغ قدرة كل محطة ٥٠ ميجاوات، وان اجمالى الطاقة الناتجة من المحطة تعادل ٩٠% من انتاج السد العالى للطاقة الكهربائية.^{٣٥}

٢) مشروع الكريكات للطاقة الشمسية: تبلغ قدرتها الأجمالية ١٤٠ ميجاوات منها ٢٠ ميجاوات مكون شمسي، وبلغت نسبة التصنيع المحلى فى المكون الشمسي حوالي ٥٠%. ويبلغ مساحة الحقل الشمسي ٦٤٤ ألف متر مربع، ويصل اجمالى عدد المجمعات الشمسية الى ١٩٢٠ مجمع شمسي تحتوى على ٥٣٧٦٠ مرابا. وبدأ بناء المحطة فى عام ٢٠٠٨، وتم اطلاقها فى يوليو ٢٠١١، بتكلفة بلغت حوالي ٢,٧ مليار جنيه. وفى عام ٢٠١٤، قامت الحكومة الصينية بتقديم

^{٣٢} معتز عزت عبد الغنى الشيمي، "دور الطاقة المتجددة فى الحد من البصمة الكربونية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره. ص ص: ٣٥-٣٦.

^{٣٣} ابراهيم الغيطانى، أمانى عبد الغنى، "أفاق الطاقة المتجددة فى مصر فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة"، المركز المصرى للدراسات والمعلومات، ٢٠١٢، ص ٧.

^{٣٤} محمود احمد فواز، "اقتصاديات الطاقة الشمسية كطاقة متجددة والآثار الاقتصادية لاستثمارها فى مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

^{٣٥} رئاسة الجمهورية، مشروعات قومية، تم الاطلاع بتاريخ ١٦/٥/٢٠٢٤. <https://www.presidency.eg/ar>

منحة قدرها ٦,٦ مليون يوان صيني الى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لاضاءة سور محطة الكريمايت باستخدام أنظمة الخلايا الشمسية الفوتوفولتية. وتساهم المحطة في توفير ما يقرب من ١٠ ألف طن بترول مكافئ سنويا، وبالتالي تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٢٠ ألف طن سنويا.^{٣٦}

٣) مشروع محطة الغردقة للطاقة الشمسية الفوتوفولتية: تقوم على مساحة ٥٠٠ ألف متر مربع، وتبلغ طاقتها الاجمالية ٢٠ ميغاوات، ويتم تمويل المحطة من قبل وزارة التعاون الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتمويل المشروع من خلال القروض الميسر، وتساهم هذه المحطة في توفير ٧ آلاف طن بترول مكافئ سنويا، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ١٧ ألف طن متري سنويا.^{٣٧}

٤) مشروع محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية الفوتوفولتية: تم اطلاق المشروع بقدرة اجمالية للمحطة ٢٦ ميغاوات. وفي ٢٠١٢، بتكلفة ٨٠٠ ألف يورو، وتساهم المحطة في توفير ٧ آلاف طن بترول مكافئ، والحد من انبعاثات ١٧ ألف طن ثاني أكسيد الكربون، ومن المخطط بدء تشغيل المحطة في عام ٢٠٢٠.^{٣٨}

٥) مشروع مزرعة رياح الزعفرانة: بدأ بناء هذه المشروع في عام ٢٠٠١، وبلغت القدرة المركبة لمحطة رياح الزعفرانة ٥٤٥ ميغاوات خلال الفترة ٢٠١٤/، ٢٠١٣. بتكلفة استثمارية ١١٠ مليون ، وتساعد في توليد ١٣٥١ مليون كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية. ونتيجة لذلك، تم تحقيق وفر في الوقود المكافئ بلغ حوالي ٢٨٣ ألف طن بترول مكافئ، كما ساهم أيضا في تقليل انبعاثات الكربون بنحو ٧٤٣ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٣/٢٠١٤.^{٣٩}

٦) مشروع مزرعة رياح جبل الزيت: هي أكبر مزرعة لطاقة الرياح في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بقدرة اجمالية مركبة تبلغ ٥٨٠ ميغاوات، وباجمالي استثمارات بلغت ٨٧٠ مليون دولار، وتحتوى على ٢٩٠ تربيئة رياح. حيث توفر ٢٠٠ الف طن من الوقود الأحفوري وتساهم في خفض نصف مليون طن انبعاثات غازات الدفيئة، وتضم هذه المزرعة ثلاثة محطات وهي.^{٤٠}

٧) مشروعات الطاقة المائية في جمهورية مصر العربية: في عام ١٩٦٠، منذ إنشاء محطة كهرباء خزان أسوان (١) بقدرة ٢٨٠ ميغاوات، بالإضافة الى انشاء محطة كهرباء السد العالي عام ١٩٦٧، بقدرة تبلغ ٢١٠٠ ميغاوات، ثم تم تنفيذ محطة كهرباء خزان أسوان (٢) في عام ١٩٨٥ بقدرة ٢٧٠ ميغاوات، كما تم إنشاء محطة اسنا في عام ١٩٩٣ بقدره تبلغ ٨٥ ميغاوات.

^{٣٦} معتز عزت عبد الغنى الشيمي، "الاقتصاد الاخضر نحو امكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

^{٣٧} وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، "التقرير السنوي"، ٢٠١٣، ص٣٧.

^{٣٨} وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، "التقرير السنوي"، ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره ص٣٩.

^{٣٩} مها محمد عبد السميع على، "دور الطاقة المتجددة في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٠، ص ٤٦.

^{٤٠} وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، تم الاطلاع بتاريخ

<http://nrea.gov.eg/Media/New/2216>. ٢٠٢٤/٥/٢٠

وفي عام ٢٠٠٨ تم افتتاح محطة نجع حمادى للكهرباء بقدرة ٦٤ ميجاوات، وفي عام ٢٠١٨ تم إنشاء محطة أسيوط للكهرباء بقدرة ٣٢ ميجاوات.^{٤١}

ثانيا: المشروعات القومية بقطاع الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة (١) مشروع مجمع محمد بن راشد آل مكتوب للطاقة الفوتوفولتية: يعتبر مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مجمع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم، ويبلغ قدرته الإنتاجية حوالي ٥٠٠٠ ميجاوات بطول عام ٢٠٣٠، باستثمارات تصل الى ٥٠ مليار درهم. وسيسهم في تقليل ٦,٥ ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا. ويحتوى هذه المشروع على عدة مراحل في انتاج الطاقة:^{٤٢}

(٢) مشروع محطة شمس ١ للطاقة الشمسية الحرارية: بدأ تشغيلها في عام ٢٠١٣، بتكلفة بلغت ٦٠٠ مليون دولار. وتمتد على مساحة ٢,٥ كيلو متر مربع، وتبلغ قدرتها الإنتاجية ١٠٠ ميجاوات وتضم المحطة ٢٥٨ ألف مرآيا شمسية حرارية، وتمتد المحطة ٢٠ ألف وحدة سكنية بالكهرباء سنويا. وتساهم محطة شمس في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ١٧٥ ألف طن سنويا.^{٤٣}

(٣) مشروع محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية: تم افتتاح المحطة في عام ٢٠٢٣، بتكلفة بلغت ١ مليار دولار، و بقدرة انتاجية تبلغ ٢ جيجاوات. تستخدم المحطة ٤ ملايين لوح شمسي ثنائي الوجه لتوليد الطاقة الكهربائية، وتمتد المحطة ٢٠٠ ألف منزل بالكهرباء سنويا. كما تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بنحو ٢,٤ مليون طن.^{٤٤}

(٤) مشروع محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مدينة مصدر: بدأ تشغيلها في عام ٢٠٠٩، بقدرة انتاجية ١٠ ميجاوات. وبلغت تكلفتها ١٨٥ مليون. وتمتد هذه المحطة على مساحة ٢١٠ كيلو متر مربع. تتكون المحطة من ٨٧,٧٨٠ لوح شمسي، وتساهم هذه المحطة في تقليل ١٥ ألف طن من الانبعاثات الكربونية سنويا.^{٤٥}

(٥) مشروع محطة الطاقة الشمسية المركزة: تم الإعلان عن أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم، وحتى عام ٢٠٣٠ بنظام منتج مستقل بقدرة انتاجية ١٠٠٠ ميجاوات. وتتكون المحطة من آلاف المرايا العاكسة المرتبة في خطوط دائرية حول البرج المركزي، تستقبل الاشعاع المنعكس من هذه المرايا بعد حركة الشمس. وسوف تساهم هذه المحطة في الحد من انبعاثات الكربون بأكثر من ٦٥٠ مليون طن سنويا.^{٤٦}

^{٤١} وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، "التقرير السنوي"، ٢٠١١/٢٠١٢، ص ٢٠.

^{٤٢} هيئة كهرباء ومياه دبي، "تقرير الاستدامة السنوي"، ٢٠٢٢، ص ص: ٥١-٥٢.

^{٤٣} شركة مياه وكهرباء الإمارات، محطة شمس للطاقة الشمسية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠.

<https://www.ewec.ae/ar/power-plant/shams-1-csp>

^{٤٤} البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، تم الاطلاع بتاريخ

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/water-and-energy/types-of-energy-sources/solar-energy>

^{٤٥} شركة مصدر الإماراتية، محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مدينة مصدر، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠.

<https://masdar.ae/ar/renewables/our-projects/masdar-city-solar-photovoltaic-plant>

^{٤٦} البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، مشروع الطاقة الشمسية المركزة، تم الاطلاع بتاريخ

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/water-and-energy/types-of-energy-sources/solar-energy>

٦) مشروع محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية: بدأت التشغيل التجاري في عام ٢٠١٩. على مساحة ٨ كيلو متر مربع، ويحتوي على ٣٤٠ مليون لوح شمسي. وتمتد المحطة ٩٠ ألف منزل بالكهرباء سنويا ويبلغ القدرة الانتاجية لهذا المشروع ١ ميجاوات، مما يقلل من الاعتماد على استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، ويساهم في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار مليون طن سنويا.^{٤٧}

٧) مشروعات طاقة الرياح في الإمارات العربية المتحدة: يوفر برنامج الإمارات لطاقة الرياح قدرة انتاجية تبلغ ١٠٣,٥ ميجاوات، ويعتمد هذا البرنامج على أحدث التقنيات المتقدمة والمبتكرة المناسبة لسرعات الرياح المخفضة. ومن المتوقع أن يوفر البرنامج الكهرباء لأكثر من ٢٣ ألف منزل، ويساهم في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ١٢٠ ألف طن سنويا. ويغطي البرنامج أربعة مواقع ليضم جزيرة صير بني ياس، حيث تم بناء المحطة لطاقة الرياح بقدرة انتاجية ٤٥ ميجاوات. وتوزع محطات طاقة الرياح الأخرى في جزيرة دلما بقدرة انتاجية ٢٧ ميجاوات، ومنطقة السلع في أبوظبي بقدرة انتاجية ٢٧ ميجاوات، ومنطقة الحلاه في الفجيرة بقدرة انتاجية تبلغ ٤,٥ ميجاوات.^{٤٨}

٨) مشروع محطة حتا الكهرومائية في الإمارات العربية المتحدة: تعد محطة الطاقة الكهرومائية، التي تنفذها الهيئة في حتا الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي، باستثمارات تقدر بنحو مليار و٤٢١ مليون درهم. وتصل القدرة الانتاجية الى ٢٥٠ ميجاوات، وستصل سعة التخزين الى ١٥٠٠ ميجاوات في الساعة، ويعمر افتراضي حتى ٨٠ عاما. تعتمد المحطة في توليد الكهرباء على استخدام المياه المخزنة في سد حتا، وسد علوي آخر يجري انشاؤه في المنطقة الجبلية. وتم حتى الآن الانتهاء من حوالي ٦٠% من المشروع، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع بحلول عام ٢٠٢٤.^{٤٩}

ثالثا: المشروعات القومية بقطاع الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية

١) مشروع محطة سكاكا للطاقة الشمسية: تم اطلاق المشروع في عام ٢٠٢١، بقدرة انتاجية ٣٠٠ ميجاوات، وتمتد المحطة ٥٥٠٠٠ منزل بالكهرباء، وتضم المحطة ١٢ مليون لوح شمسي على مساحة ٦ كيلومتر مربع. وتبلغ التكلفة الاستثمارية ١,٢ مليار ريال، تساهم هذه المحطة في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار ٥٣٠ طن سنويا.^{٥٠}

٢) مشروع محطة المدينة المنورة للطاقة الشمسية الكهروضوئية: يقع المشروع على بعد ٢٦ كيلومتر مربع من المدينة المنورة. وتبلغ قدرته الانتاجية ٥٠ ميجاوات في عام ٢٠٢٣. وبتكلفة ١٦٩ مليون ريال سعودي. وتساهم هذه المحطة في الحد من الانبعاثات الكربونية بنحو مليون طن سنويا.^{٥١}

^{٤٧} شركة مياه وكهرباء الإمارات، محطة نور أبوظبي، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠. <https://www.ewec.ae/ar/power-plants/noor-abu-dhabi>

^{٤٨} شركة مصدر الاماراتية، برنامج الإمارات لطاقة الرياح، تم الاطلاع بتاريخ

<https://masdar.ae/ar/renewables/our-projects/uae-wind-program>. ٢٠٢٤/٥/٢٢

^{٤٩} هيئة كهرباء ومياه دبي، "تقرير الاستدامة السنوي"، ٢٠٢٢، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

^{٥٠} رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، "تقرير انجازات رؤية السعودية ٢٠٣٠"، ٢٠٢١، ص ٧٦.

^{٥١} وزارة الطاقة السعودية، مشروع محطة المدينة المنورة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣.

<https://www.moenergy.gov.sa/ar/Projects/Pages/default.aspx?PageIndex=3>

٣) مشروع شعيب للطاقة الشمسية: يقع مشروع محطة الشبيعة الأولى والشعبية الثانية على بعد ٨ كيلومتر مربع جنوب جدة في منطقة مكة المكرمة، على مساحة ٥٥,٣٣ كيلو متر مربع، وتولد المحطتان الكهرباء باستخدام تقنية الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وترتبط بالشبكة الوطنية. يحتوى المشروع على ٥ ملايين لوح شمسي في المحطتين، وتبلغ الطاقة الانتاجية للمحطتين ٢٦٦٠ ميغاوات، بواقع ٦٠٠ ميغاوات لمحطة الشعبىة الاولى و ٢٠٦٠ ميغاوات لمحطة الشعبىة الثانية. بتكلفة استثمارية ٨٨٨ مليار ريال سعودى، تساهم المحطتين فى خفض الانبعاثات الكربونية بنحو ٤,٢٨ مليون طن سنويا. كما يمد المشروع ٤٥٠,٠٠٠ منزل بالكهرباء سنويا.^{٥٢}

٤) مشروع سدير للطاقة الشمسية: تبدأ أول مرحلة تشغيلية للمشروع في النصف الثاني من ٢٠٢٢. وتبلغ القدرة الانتاجية للمشروع ١٥٠٠ ميغاوات، بتكلفة استثمارية تبلغ ٣,٤ مليار ريال سعودى، كما تم المحطة ١٨٥ ألف منزل بالكهرباء، وتساهم المحطة فى تقليل الانبعاثات الكربونية بحوالي ٢,٩ طن سنويا.^{٥٣}

٥) مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح: فى عام ٢٠١٩، انطلق مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح بتكلفة اجمالية قدرها ١,٨٧٦ مليار ريال سعودى، وبدأ تشغيل المشروع فى عام ٢٠٢٢، ويحتوى المشروع على ٩٩ تربيئة بقدرة انتاجية تبلغ ٤٠٠ ميغاوات، لتشغيل حوالى ٧٠٠٠٠ منزل، وتساهم فى تقليل اعتماد المملكة على النفط وتقليل انبعاثات الكربون.^{٥٤}

٦) مشروع الخفجى لتحلية المياه: تم بدء المشروع فى عام ٢٠١٨، بتكلفة اجمالية ٢٥٠ مليون ريال سعودى، لتحلية المياه المالحة الى مياه شرب نظيفة وتوليد الطاقة النظيفة للمملكة، وبلغت القدرة الانتاجية للمحطة الى ٩٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا، كما يساهم هذه المشروع فى تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار ١٤,٠٠٠ طن سنويا.^{٥٥}

٧) مشروع رابغ لتحلية المياه: بدأ بناء محطة رابغ لتحلية المياه عام ٢٠١٧، بتكلفة ٣ مليار ريال. وتساهم هذا المحطة فى القضاء على نقص المياه، وتستطيع هذه المحطة انتاج ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه المحلاة، كما تساهم المحطة فى تقليل الانبعاثات الكربونية بنحو ٣,٧ طن سنويا.^{٥٦}

خامسا: نقاط القوة للطاقة المتجددة فى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

أولا: نقاط القوة للطاقة المتجددة فى الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكبر منتجي النفط والغاز، ولكن على الرغم من ذلك أصبحت مهتمة بقطاع الطاقة المتجددة حيث قامت بتأسيس شركة مصدر من أجل تطوير تقنيات

^{٥٢} رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مشروع شعيب للطاقة المتجددة، تم الأطلاع بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢٤.

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/al-shuaibah-solar-power-plant>

^{٥٣} سمير أسعد أبو جامل، عادل عصام رأفت، "مسار الطاقة المتجددة فى المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد ٤٤، العدد ١، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

^{٥٤} رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مشروع محطة دومة الجندل لتوليد الطاقة بالرياح، تم الأطلاع بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢٤.

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/dumat-jandal>

^{٥٥} رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مشروع الخفجى لتحلية المياه، تم الأطلاع بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢٤.

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/alkhafji>

^{٥٦} رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، محطة رابغ لتحلية المياه، تم الأطلاع بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢٤.

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/rabigh>

الطاقة المتجددة. واقامت الشركة مدينة مصدر لتكون أول مدينة مستدامة في العالم. وهي مدينة خالية من الكربون والنفائيات وتعمل بالكامل على الطاقة الشمسية وتضم عمليات البحث والتطوير لأحدث التقنيات في قطاع الطاقة المتجددة و تقنيات الإنتاج النظيف. وإقامة العديد من المشاريع التجريبية وبناء المباني الحديثة المستدامة. لذلك تعتبر المدينة بيئة مناسبة لتحفيز الإبداع والابتكار بين المؤسسات العاملة في مجال الطاقة المتجددة. وتنفذ مدينة مصدر العديد من المشاريع في قطاع الطاقة المتجددة على المستوى المحلي والعالمي.

على المستوى المحلي في أبوظبي تم تطوير محطتين للطاقة الشمسية (شمس ١ ونور) وإنشاء محطة كهروضوئية ومحطة لتوليد طاقة الرياح. وعلى المستوى العالمي، تم إنشاء العديد من مشاريع طاقة الرياح في لندن وإسبانيا، وهي أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.^{٥٧} حيث اتخذت حكومة الإمارات عدة خطوات لزيادة حصة الطاقة الشمسية في إجمالي الطاقة من خلال عدد من الجهود والمبادرات الحكومية، سعياً إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع التحول إلى الطاقة المتجددة. من خلال اطار مؤسسي منقسم إلى قطاع حكومي وقطاع خاص، وتشريعات وقوانين وهيئات علمية ومؤسسات دولية. حتى يكون هناك تكامل بين كافة القطاعات لزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية.^{٥٨}

وفي يونيو ٢٠٠٩، فازت الإمارات العربية المتحدة بحق استضافة المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا" في العاصمة أبوظبي، "وهي إحدى المنظمات الحكومية الدولية تعمل لتشجيع اعتماد الطاقة المتجددة على نطاق واسع". ومن أهم أهدافها هو تعزيز نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة وتوفير الطاقة لقيادة العالم نحو مستقبل أكثر استدامة، يجمع بين الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه هي المرة الأولى التي تختار فيها وكالة دولية مدينة في الوطن العربي أو في الشرق الأوسط كمقر رئيسي لها، الأمر الذي يؤكد مكانة وأهمية دولة الإمارات العربية المتحدة، في السعي للحصول على الطاقة المتجددة، وبذلك تنضم أبوظبي إلى "نيويورك وجنيف ونيروبي". من خلال اختيار التعامل معها كمنظمات دولية.

حيث اقنعت الإمارات العالم أن لديها كافة عوامل نجاح الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في القيام بدورها على أكمل وجه، سواء من حيث توافر البنية التحتية المتقدمة أو من حيث الخدمات، والتي تعد من أفضل الخدمات في العالم، إلى جانب إمكانية تقديم أفضل الخبرات والكفاءات الولية في مجال الطاقة المتجددة بالإضافة إلى توافر كافة الإمكانيات المادية من أجل نجاح أنشطة الوكالة الدولية. ومع وجود الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في دولة الإمارات كجهة تركز على الطاقة المتجددة، فإن العديد من المؤسسات الدولية وكذلك الشركات العملاقة في قطاع الطاقة ستسعي إلى أن يكون لها تواجد دائم في دولة الإمارات، وبالتالي فإن مناخ البحث والتطوير والاستثمار وفرص العمل ستكون متوفرة بشكل كبير في الإمارات.^{٥٩}

^{٥٧} هشام محمد عمارة، أحمد عبد العليم العجمي، "الطاقة المتجددة الواقع- التحديات- السياسات"، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٨، العدد ٥٢٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء، ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره ص ٧٠-٧١.

^{٥٨} حاتم محمد رضا على، وائل فوزي، "الجهود المبذولة من قبل الإمارات لزيادة نسبة مشاركة الطاقة الشمسية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٥٢، العدد ١، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

^{٥٩} أحمد سعيد محمود محمد العيسوي، "أهمية استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة التقليدية في العالم العربي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٩، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

وفي عام ٢٠١٧، أطلقت دولة الإمارات استراتيجية الطاقة ٢٠٥٠، وهي أول استراتيجية موحدة للطاقة في الدولة تعتمد على العرض والطلب. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي من ٢٥% إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٥٠. وخفض البصمة الكربونية لإنتاج الطاقة بنسبة ٧٠%، مما يؤدي إلى توفير ٧٠٠ مليار درهم بحلول عام ٢٠٥٠. كما تسعى إلى زيادة كفاءة استهلاك الطاقة من قبل الأفراد والشركات بنسبة ٤٠%. وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى تحقيق مزيج الطاقة الذي يجمع بين مصادر الطاقة المتجددة والنووية، لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لدولة الإمارات وتحقيق أهدافها البيئية. وتخطط حكومة الإمارات أيضا لاستثمار ٦٠٠ مليار درهم بحلول عام ٢٠٥٠، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام للبلاد.^{٦٠}

ثانياً: نقاط القوة للطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية، إحدى أكثر دول العالم الغنية بالنفط، إلى الحفاظ على مكانتها الرائدة كدولة رائدة في إنتاج الطاقة المتجددة، وأنشأت العديد من المشاريع والمبادرات التي تخدم هذه الأهداف. أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحويل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومبتكر وتنافسي. وتتضمن رؤية ٢٠٣٠، بندا خاصا يتعلق بسوق الطاقة المتجددة. والذي يهدف إلى زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.^{٦١}

نظرا لموقعها الجغرافي ومناخها، تشتهر المملكة العربية السعودية بوفرة أكثر من مصدر للطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتتميز المملكة العربية السعودية بوفرة موارد الطاقة الشمسية والأراضي الشاسعة. كما أنها من الدول التي لديها أعلى معدل للإشعاع الشمسي في العالم. خاصة في المنطقة الوسطى حيث يكون معدل الإشعاع الشمسي مرتفعا جدا. وفي الصيف، عندما تصل درجات الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية في بعض المناطق. يمكن للطاقة الشمسية أن تنتج حوالي ٦٥ مليار وحدة حرارية لكل ميل، أي ما يعادل الطاقة التي ينتجها ١٥ ألف برميل من النفط.^{٦٢}

تسعى المملكة العربية السعودية إلى إنشاء عدد من المدن أهمها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة عام ٢٠١٠، لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة في المملكة، بالإضافة إلى تقديم الدعم ورعاية أنشطة البحث والتطوير العلمي وتوطين التقنية في مجالات إختصاصاتها وتحديد وتنسيق أنشطة مؤسسات ومراكز البحث العلمي في المملكة في هذا المجال، وتنظيم

^{٦٠} وزارة التغير المناخي والبيئة، استراتيجية الإمارات للطاقة المتجددة، تم الاطلاع بتاريخ

<https://www.moccae.gov.ae/ar/about-ministry/irena/strategies.aspx>. ٢٠٢٤/٩/٢٠

^{٦١} سمير أسعد أبو جامل، عادل عصام رأفت، "مسار الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد ٤٤، العدد ١، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

^{٦٢} عبد القادر بن أحمد باكر، "التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية، مجلد ٧، العدد ٢٥، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، ٢٠٢٣، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

المؤتمرات المحلية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال الطاقة الذرية والمتجددة من أجل بناء قاعدة علمية وتكنولوجية في قطاعي الطاقة والمياه.^{٦٣}

في عام ٢٠١٧، تم إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي يهدف إلى زيادة نسبة إنتاج الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، وتحقيق التوازن في مزيج الطاقة المحلي والوفاء بالتزامات المملكة في خفض الانبعاثات. وتعمل وزارة الطاقة من خلال هذا البرنامج على تنويع مزيج الطاقة المحلي المستخدم لإنتاج الكهرباء من خلال زيادة نسبة الغاز ومصادر الطاقة المتجددة. حيث تهدف المملكة العربية السعودية إلى تحقيق مزيج الطاقة الأكثر كفاءة والأقل تكلفة في إنتاج الكهرباء من خلال استبدال الوقود السائل المستهلك لتغذية إنتاج الكهرباء بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة. وسيمثل هذان النوعان من الطاقة حوالي ٥٠% من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.^{٦٤}

لدى المملكة العربية السعودية خطط واضحة للتصنيع المحلي لمكونات مشاريع الطاقة المتجددة. وذلك من خلال شروط للمكون المحلي بنسبة لا تقل عن ١٧% حتى عام ٢٠٣٠. ويهدف ذلك إلى بدء تطوير سلسلة توريد خاصة بالطاقة المتجددة. ستنم زيادة هذه النسبة إلى ٣٣-٣٥% في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بهدف بدء الاعتماد على المكونات المحلية في المشروعات وتشجيع الصناعة. وتهدف المرحلة الأخيرة على تصدير مكونات الطاقة المتجددة وسوف يتم زيادة نسبة المكون المحلي إلى ٤٠-٤٥%.^{٦٥}

سادسا: نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

أولا: نقاط القوة للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

تتمتع مصر بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، حيث تعتبر مصر من أكثر الدول المناسبة في منطقة الحزام الشمسي لتطبيقات الطاقة الشمسية، بينما تمثل طاقة الرياح مصدرا واعدة للطاقة في مصر لكثرة المواقع المناسبة للإنتاج، ومنها خليج السويس وساحل البحر الأحمر بين منطقة رأس غارب وسفاجا ومنطقة شرق العوينات، حيث أن نشاط الرياح في هذه المناطق مستقر نسبيا. وبسرعات تصل إلى ١٠ أمتار في الثانية، بينما تعتبر الطاقة الكهرومائية هي ثالث أكبر مصدر للطاقة في مصر بعد الغاز الطبيعي والنفط، حيث يمكن توليد ١٣٥٤٥ جيجاوات في الساعة سنويا إذا كانت القدرة المركبة للدولة تقدر بأكثر من ٢٨٠٠ ميجاوات.^{٦٦}

^{٦٣} أحمد سعيد محمود محمد العيسوي، "أهمية استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة التقليدية في العالم العربي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٩، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

^{٦٤} وزارة الطاقة السعودية، الطاقة المتجددة، تم الاطلاع بتاريخ

<https://www.moenergy.gov.sa/ar/OurPrograms/RenewableEnergy/Pages/default.aspx>. ٢٠٢٤/٩/٢٠

^{٦٥} سمير أسعد أبو جامل، عادل عصام رأفت، "مسار الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد ٤٤، العدد ١، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

^{٦٦} داليا محمد ابراهيم حسين، رحاب رجائي عسيلي، "نحو تعزيز استخدام المؤسسات الصناعية لمصادر الطاقة المتجددة"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢، ص ص ١٥-١٧.

تمتلك مصر موارد كبيرة من الكتلة الحيوية المستمدة من النفايات الزراعية وروث الماشية والنفايات البلدية الصلبة. ويبلغ إجمالي النفايات الزراعية حوالي ٣٥ مليون طن سنويا، يستخدم ٤٠% منها لإطعام الماشية والباقي كطاقة (ما يعادل ٥ ملايين طن من المكافئ النفطي سنويا). ويبلغ متوسط النفايات البلدية الصلبة ٠,٥ كجم للفرد الواحد يوميا، أي ما يعادل ١٠٠٠٠٠ طن يوميا في القاهرة الكبرى وحدها. وتقود وزارة البيئة حاليا، بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية، برنامجا لمعالجة النفايات الصلبة في المناطق الحضرية في المدن الكبرى.^{٦٧} ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، قامت الحكومة المصرية بوضع استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة حتى عام ٢٠٣٠، "استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة"، والتي تهدف إلى ضمان استمرار أمن واستقرار امدادات الطاقة بالدولة. وتتطوى الاستراتيجية على تعزيز دور الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، مع العمل على تنويع مزيج الطاقة من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الطاقة المتجددة قامت الحكومة بوضع السياسات المالية والنقدية والتجارية لتنمية الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار، وبما أن السياسة المالية تتضمن أداتين رئيسيتين: الضرائب والدعم فيما يخص الضرائب تخضع المكونات الراسمالية للطاقة المتجددة لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥%، بدلا من ١٤% المنصوص عليها في قانون ضريبة القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بالدعم، تدعم وزارة المالية الطاقة المتجددة من خلال تحمل الفارق بين سعر التكلفة وسعر البيع. وفي فبراير ٢٠١٧، أدرجت السياسة النقدية البنك المركزي قطاع الطاقة المتجددة في مبادرة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (مبادرة ٢٠٠ مليار جنية) التي صدرت في عام ٢٠١٦ لتشجيع البنوك على تقديم التمويل للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة كما توفر المبادرة تسهيلات ائتمانية بعائد متناقص ٥%، وتتضمن المبادرة أيضا تمويلا متوسط الأجل بعائد متناقص ٧%. وبموجب القرار الرئاسي رقم ٥٤٩ لسنة ٢٠٢٠ تفرض السياسة التجارية ضريبة جمركية بنسبة ٢% على المعدات ومكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة.^{٦٨}

ثانيا: نقاط الضعف للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

على الرغم من الفرص الواعدة التي تتمتع بها مصر في مجال الطاقة المتجددة، إلا أن التقدم في نسبة إنتاج الكهرباء من المحطات خلال السنوات القليلة الماضية كان ضئيلا ولا يساهم بشكل كبير في إنتاج الكهرباء نظرا لوجود العديد من الفرص غير المستغلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة في مصر أهمها تمويل مثل هذه المشاريع الضخمة، حيث تتطلب مبالغ مالية كبيرة، وكذلك ضعف البنية التحتية اللازمة لإنشاء مثل هذه المحطات الحديثة، فضلا عن عدم جاذبية المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى عدم تصنيع المعدات والادوات التقنية اللازمة لإنشاء المحطات بدل من الاستيراد من الخارج بتكلفة عالية.^{٦٩}

^{٦٧} الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، "تقرير آفاق الطاقة المتجددة في مصر"، ٢٠١٨، مرجع سبق ذكره ص ٣٠.
^{٦٨} داليا محمد ابراهيم حسين، "نحو تنمية الطاقة المتجددة في مصر لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ١١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢١، ص ص ٦-٢.
^{٦٩} ابراهيم الغيطاني، أمانى عبد الغني، "آفاق الطاقة المتجددة في مصر فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة"، المركز المصري للدراسات والمعلومات، ٢٠١٢، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٦.

ثالثاً: التهديدات التي تواجه الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

من التهديدات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، ارتفاع التكاليف لمشروعات الطاقة المتجددة وأهمها الطاقة الشمسية، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الأولية للمعدات والمحطات، لأنها تقنية جديدة تحقق الأرباح على المدى الطويل. ولكن على المدى القصير، ترتفع تكلفة التأسيس لمحطات لأن هناك معدات يجب استردادها من الخارج. وهناك نقص كبير في الكوادر الفنية المدربة لتشغيل وصيانة الطاقة الشمسية. وأن الدعم الموجه للوقود التقليدي من شأنه أن يعوق الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتضع منظمات مثل البنك الدولي ووكالة الطاقة الدولية دعم للوقود الحضري بنحو ١٠٠ الى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. من شأن هذه الاعانات الضخمة أن تخفض تكاليف الطاقة النهائية للمصادر التقليدية، لكنهم يضعون الطاقة المتجددة في وضع غير تنافسي لأنها لا تحصل على نفس الدعم.^{٧٠}

رابعاً: الفرص المتاحة لدى قطاع الطاقة المتجددة في مصر

المواقع الجغرافي لمصر يمنحها امتيازات عديدة، وأن الاستفادة الكاملة من هذه الامتيازات كافية لتحقيق زيادة كبيرة في القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة، بداية من توليد الكهرباء من السد العالي مروراً بالرياح وانتهاء من أشعة الشمس.^{٧١}

ومما سبق سوف نستخدم أداة تحليل SWOT والتي تعد من أهم أدوات التحليل في الإدارة في الوقت الحديث والتي تتعرض للاهتمام بنقاط القوة والضعف الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة. وهي بمثابة أداة استراتيجية لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وذلك بهدف وضع خطط استراتيجية فعالة.

^{٧٠} مها محمد عبد السميع على، "دور الطاقة المتجددة في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.
^{٧١} أحمد سعيد محمود محمد العيسوي، "أهمية استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة التقليدية في العالم العربي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٩، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص ١٣.

تحليل SWOT الخاص بالطاقة المتجددة في مصر والإمارات والسعودية
الجدول رقم (٣) تحليل SWOT للطاقة المتجددة

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • اعفاء معدات وقطع غيار الطاقة المتجددة من الرسوم الجركية • الاستفادة من تطبيقات الطاقة الشمسية • تخصيص أراضي لمشروعات الطاقة المتجددة 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف مصادر التمويل • ضعف البنية التحتية • نقص المياه • عدم تفعيل المعايير البيئية • محدودية البحث والتطوير
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • توفير فرص عمل جديدة • توقيع اتفاقيات دولية • تنويع مزيج الطاقة • إنشاء مدن مستدامة • توفر طاقة شمسية • تقليل انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة • ضمان أمن الطاقة واستقرارها واستدامتها 	<ul style="list-style-type: none"> • الطلب المتزايد على الكهرباء • الطلب المتزايد على المياه • ضعف الاستثمار في الطاقة المتجددة • الاعتماد على النفط • تدهور أعمال الصيانة للمحطات • نقص الوعي بأهمية استخدام الطاقة المتجددة • نقص الكوادر الفنية المدربة على تشغيل الطاقات المتجددة

المصدر : اعداد الباحث

سابعاً: سياسات وآليات التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة

تواجه مصر العديد من التحديات في تحقيق الطاقة المتجددة. ولمواجهة هذه التحديات، يجب على مصر دعم العناصر الإيجابية في سياساتها الحالية لتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة المتجددة وتبني السياسات المناسبة في هذا السياق ومن هذه السياسات: سياسة تمويل انتاج الطاقة المتجددة، سياسة التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة، سياسة تعريفه التغذيةه الكهربائيه، سياسة دعم البحث والتطوير، سياسة صافى قياس الطاقة.

ثامنا: التوصيات

- يمكن استخلاص أهم التوصيات التي توصي بها هذه الدراسة في مجال اقتصاديات الطاقة المتجددة في ضوء أهداف التنمية المستدامة. وذلك على النحو التالي:
- يجب مضاعفة الجهود في مجالات البحث والتطوير في قطاع الطاقة المتجددة في مصر من خلال تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا المجال بهدف تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتخفيض تكاليف إنتاجها.
 - يجب على الحكومة والقطاع الخاص زيادة الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة لحماية البيئة من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المصادر التقليدية بهدف تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المشاركة في تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال تقديم الدعم وتخفيض الضرائب وتوفير المعدات المناسبة بأسعار معقولة.
 - يجب زيادة الأستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية لأن مصر تعتبر من دول منطقة الحزام الشمسي، ومن أكثر الدول ملائمة لتطبيقات الطاقة الشمسية، حيث أن متوسط الأشعاع الشمسي المباشر يتراوح شدته ما بين ٢٠٠٠ الى ٣٢٠٠ كيلووات. ساعة/م^٢/سنة، كما يتراوح معدل سطوع الشمس ما بين ٩ الى ١١ ساعة/اليوم.
 - نشر الوعي المجتمعي من خلال التعرف على مشاكل التلوث الناتجة عن استخدام مصادر الطاقة التقليدية ودور استخدام الطاقة المتجددة في حل هذه المشاكل.
 - يجب تشجيع التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة مما يقلل في انخفاض تكاليف الاستثمار في هذه المشروعات وذلك يتم من خلال وضع خطة واضحة لتطوير الخبرات الفنية في مجال الطاقة المتجددة.
 - يجب توفير مناخ استثماري وتقديم العديد من الحوافز لاستغلال الطاقة المتجددة ووضع السياسات التحفيزية لجذب العديد من المستثمرين في هذا القطاع.
 - يجب التوسع في استخدام طاقة الكتلة الحيوية لتقليل تلوث الهواء الناتجة عن احتراق تلك المخلفات من خلال توفير الحوافز المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) الكتب:

١- عائشة سلمة كيجلى، أمال رحمان، حماية البيئة فى الفكر الإقتصادى بين التنظير ومبادرات التنفيذ، مطبعة الرمال ولاية الوادى، الجزائر، ٢٠٢٠.

(٢) الرسائل العلمية:

١- جهاد أحمد سويلم سيد أحمد، اقتصاديات الوقود الحيوى ودوره فى التنمية الريفية المستدامة فى مصر فى ضوء بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠.

٢- مها محمد عبد السميع على، دور الطاقة المتجددة فى تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٠.

٣- معتز عزت عبد الغنى الشيمي، دور الطاقة المتجددة فى الحد من البصمة الكربونية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

٤- محمود أحمد فواز، اقتصاديات الطاقة الشمسية كطاقة متجددة والاثار الاقتصادية لاستثمارها فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٥- معتز عزت عبد الغنى الشيمي، الاقتصاد الاخضر نحو امكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

(٣) الدوريات

١- أحمد فؤاد مندور، مصادر الطاقة الكهربائية المتاحة فى مصر والعالم، مجلة العلوم البيئية، مجلد ٤٣، العدد ١، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.

٢- ابراهيم الغيطانى، أمانى عبد الغنى، أفاق الطاقة المتجددة فى مصر فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة، مركز المصرى للدراسات والمعلومات، ٢٠١٢.

- ٣-أمال محمود أحمد قطب، أثر الاستثمار في الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة في مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٧، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٧.
- ٤-أسامة محمد بدر، أدهم محمد السيد البرماوي، العلاقة بين موارد الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد ٤٤، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤.
- ٥-أحمد سعيد محمود محمد العيسوي، أهمية استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة التقليدية في العالم العربي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٩، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩.
- ٦-حاتم محمد رضا على، وائل فوزي، وليد يوسف، الجهود المبذولة من قبل الإمارات لزيادة نسبة مشاركة الطاقة الشمسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٥٢، العدد ١، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢.
- ٧-داليا محمد ابراهيم حسين، رحاب رجائي عسيلي، نحو تعزيز استخدام المؤسسات الصناعية لمصادر الطاقة المتجددة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.
- ٨-داليا محمد ابراهيم حسين، نحو تنمية الطاقة المتجددة في مصر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ١١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢١.
- ٩-سحر أحمد حسن يوسف، الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول خارطة الطريق، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠.
- ١٠-سمير أسعد أبو جامل، عادل عصام رأفت، مسار الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٤.
- ١١-عبير فرحات على، نها محي عبد السلام محمد سليم، نهال فتحى الشحات، محمد موسى عمران، قياس أثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة العلوم البيئية، مجلد ٤٦، العدد ١، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

- ١٢- عبد القادر بن أحمد باكر، التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية، مجلد ٧، العدد ٢٥، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، ٢٠٢٣.
- ١٣- على شريف عبد الوهاب، دور مصادر الطاقة المتجددة في الحد من فجوة الطاقة الكهربائية في مصر رؤية اقتصادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٣٥، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥.
- ١٤- فاطمة ابراهيم عبد الحليم، هانى محمد السيد، أثر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في التحول الى الاقتصاد الاخضر بالتطبيق على مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٢٤، العدد ١، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣.
- ١٥- فرج عبد العزيز عزت، أسعد سعد محمد مصطفى، سيد فاضل أحمد، هدى ابراهيم احمد هلال، دراسة التكلفة والعائد للتحول الى طاقة نظيفة دراسة تطبيقية باحدى شركات القطاع العام، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، مجلد ٢٥، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة الازهر، ٢٠٢١.
- ١٦- قرار الجمعية العامة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الدورة السبعون، الجلسة العامة ٤، A/RES/70/1، الأمم المتحدة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥.
- ١٧- ليلي صنهاج العتيبي، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مشروع نيوم في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ٢٣٥، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، ٢٠٢١.
- ١٨- محمود حفى محمود ايوب، دور استثمارات الطاقة الجديدة والمتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٤٩، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.
- ١٩- دعاء حسن مختار عوض، تجارب دولية للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة حالة المانيا وفرنسا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ١٠، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٩.

٢٠- هشام محمد عمارة، أحمد عبد العليم العجمي، الطاقة المتجددة (الواقع- التحديات- السياسات)، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٨، العدد ٥٢٥، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ٢٠١٧.

٤) التقارير والنشرات:

١- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير الخاص بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من اثار تغير المناخ، ٢٠١١، تم زيارة الموقع بتاريخ

<https://www.un.org/ar/climatechange/reports>. ٢٠٢٢/٩/٨

٢- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تقرير افاق الطاقة المتجددة فى مصر، ٢٠١٨، تم زيارة

الموقع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢. <https://www-irena-org.translate.goog>

٣- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، تقرير أهداف التنمية المستدامة اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨، تم زيارة الموقع بتاريخ

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-> ٢٠٢٣/٣/٢٥

[behind/uae-and-the-sdgs/the-uae-national-committee-on-sdgs](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/uae-and-the-sdgs/the-uae-national-committee-on-sdgs)

٤- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى، ٢٠٢٣،

تم زيارة الموقع بتاريخ، ٢٠٢٤/٥/٣. <http://www.nrea.gov.eg/Media/Reports>

٥- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى، ٢٠١٣،

تم زيارة الموقع بتاريخ، ٢٠٢٤/٥/١٩. <http://www.nrea.gov.eg/Media/Reports>

٦- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوى،

٢٠١١/٢٠١٢، تم زيارة الموقع بتاريخ،

http://www.moee.gov.eg/test_new/report.aspx. ٢٠٢٤/٥/٢٠

٧- هيئة كهرباء ومياه دبی، تقرير الاستدامة السنوي، ٢٠٢٢، تم زيارة الموقع بتاريخ

<https://www.dewa.gov.ae/ar-> ٢٠٢٤/٥/٢٠

[AE/consumer/sustainability/sustainability-reports](https://www.dewa.gov.ae/ar-AE/consumer/sustainability/sustainability-reports)

٨- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تقرير انجازات رؤية السعودية، ٢٠٣٠، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠.

[/https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/sakaka](https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/sakaka)

٥) المواقع الإلكترونية:

١- رئاسة الجمهورية، مشروعات قومية، تم زيارة الموقع بتاريخ

[.٢٠٢٤/٥/١٦](https://www.presidency.eg/ar)

٢- شركة مياه وكهرباء الإمارات، محطة شمس للطاقة الشمسية، تم زيارة الموقع بتاريخ

[.٢٠٢٤/٥/٢٠](https://www.ewec.ae/ar/power-plant/shams-1-csp)

٣- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، محطة الظفرة للطاقة الشمسية

الكهروضوئية، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠. <https://u.ae/ar>

[/https://www.ewec.ae/ar/information-and-services/environment-and-energy/water-and-energy/types-of-energy-sources/solar-energy](https://www.ewec.ae/ar/information-and-services/environment-and-energy/water-and-energy/types-of-energy-sources/solar-energy)

٤- شركة مصدر الإماراتية، محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مدينة مصدر، تم زيارة

الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠. [https://masdar.ae/ar/renewables/our-](https://masdar.ae/ar/renewables/our-projects/masdar-city-solar-photovoltaic-plant)

[projects/masdar-city-solar-photovoltaic-plant](https://masdar.ae/ar/renewables/our-projects/masdar-city-solar-photovoltaic-plant)

٥- شركة مياه وكهرباء الإمارات، نور أبوظبي، تم زيارة الموقع بتاريخ

[.٢٠٢٤/٥/٢٠](https://www.ewec.ae/ar/power-plants/noor-abu-dhabi)

٦- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مشروع شعبية للطاقة الشمسية، تم زيارة الموقع

بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠. [https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/al-](https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/al-shuaibah-solar-power-plant)

[/shuaibah-solar-power-plant](https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/al-shuaibah-solar-power-plant)

٧- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مشروع الخفجي لتحلية المياه، تم زيارة الموقع

بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣. [/https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/alkhafji](https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/alkhafji)

٨- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، محطة رابغ لتحلية المياه، تم زيارة الموقع بتاريخ

[.٢٠٢٤/٥/٢٣](https://www.vision2030.gov.sa/ar/projects/rabigh)

٩-وزارة التغير المناخي والبيئة، استراتيجيات الإمارات للطاقة المتجددة، تم الاطلاع بتاريخ

[https://www.moccae.gov.ae/ar/about-
ministry/irena/strategies.aspx](https://www.moccae.gov.ae/ar/about-ministry/irena/strategies.aspx). ٢٠٢٤/٩/٢٠

١٠-وزارة الطاقة السعودية، الطاقة المتجددة، تم الاطلاع بتاريخ
. ٢٠٢٤/٩/٢٠

[https://www.moenergy.gov.sa/ar/OurPrograms/RenewableEnergy/
Pages/default.aspx](https://www.moenergy.gov.sa/ar/OurPrograms/RenewableEnergy/Pages/default.aspx)

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Books

1-Roger Berman et al. the. Natural Resources and Environmental Economics, Third Edition, Pearson Education Ltd., 2003.

2) Reports

1-United Nations, Global Commission on Environment and Development, Our Common Future report, 1987.

2-Yale University, Environmental Performance index Repot, 2022.

3-SDG, Sustainable Development Report, 2024.

4) Periodicals and Working papers

1-Harold Hotelling, The Economics of Exhaustible Resources, Journal of Political Economy, vol 39, No 2,Ape, 1931.

2-John v. krutilla, Conservation Reconsidered,The American Economic Review, vol. 57, No 4, Sep 1967.